ثانياً

النهُج المنهجية تجاه مؤشرات حقوق الإنسان

> لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يتعين جعل الإحصاءات علم الحقيقة لا الأكاذيب. وكما ذكر غوته: «يقال إن الأرقام تحكم العالم. ربما. ولكني متأكد من أن الأرقام تبين لنا ما إذا كان العالم يُحكم بطريقة جيدة أم رديئة».
>
> عماد عمر[1]

يحتاج الإطار المفاهيمي الذي يساعد في تحدد مؤشرات تستخدم في تقييمات حقوق الإنسان إلى دعم من نهج منهجي فعال بحيث تُزود هذه المؤشرات بالبيانات اللازمة. وليس من المحتمل أن تكون للمؤشرات جدوى في تعزيز تنفيذ حقوق الإنسان ورصدها ما لم تُحدد بصراحة ودقة بالاستناد إلى منهجية قياسية مقبولة لجمع البيانات ومعالجتها ونشرها، وما لم تكن متاحة بانتظام. ويمكن أن يساعد توخي الحذر في إجراء الاختيارات فيما يتعلق بثلاثة جوانب على الأقل من النهج المنهجي تجاه إعداد المؤشرات لاستخدامها في تقييمات حقوق الإنسان على معالجة هذه الشواغل. وهذه الخيارات هي موضوع هذا الفصل.

الأهداف التعليمية

1. ما هي الاعتبارات الأخلاقية والإحصائية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي تراعى في اختيار المؤشرات؟
2. ما هي آليات استخلاص البيانات والمصادر الرئيسية لمؤشرات حقوق الإنسان؟
3. ما هي جدوى تصنيف المؤشرات لاستخدامها في استقصاءات حقوق الإنسان؟

1. كبير المستشارين في منظمة البحث عن أرضية مشتركة، برنامج الشرق الأوسط، الأردن، في كلمته أمام مؤتمر مونترو بشأن «الإحصاءات والتنمية وحقوق الإنسان»، أيلول/سبتمبر 2000.

ألف- الاعتبارات الأخلاقية والإحصائية والمتعلقة بحقوق الإنسان في اختيار المؤشرات

توجد عدة اعتبارات منهجية ينبغي أن توجه عملية اختيار المؤشرات لاستخدامها في تقييمات حقوق الإنسان. فجمع أي معلومات إحصائية ومعالجتها ونشرها تترتب عليه آثار في الحق في المعلومات والحق في الخصوصية وحماية البيانات وسريتها، ويستلزم التوافق مع المعايير القانونية والمؤسسية المتعلقة بالأخلاقيات والإحصاءات وحقوق الإنسان. ومبادئ حقوق الإنسان الرئيسية الثلاثة المتصلة بعمليات جمع البيانات هي التعريف الذاتي، والمشاركة، وحماية البيانات (انظر الإطارات من 9 إلى 11).

الإطار 9 **سوء استخدام البيانات - الجانب المظلم من الأعداد**

بالنظر إلى ما سبق، يمكن بحث الأخطاء والإجراءات التي وراءها دافع فضلاً عن حالات الامتناع التي تقوم بها الدول. وتكشف عن ذلك بوضوح دراسة أجراها سيلتزير وأندرسون عن سوء استخدام نظم البيانات السكانية السائدة في إطالة أمد تجاوزات حقوق الإنسان في تاريخ الأمم الحديثة.

ففي أثناء الحرب العالمية الثانية، أساءت عدة بلدان أوروبية، شملت ألمانيا، وبولندا، ورومانيا، وفرنسا، والنرويج، وهولندا، استخدام نظم تسجيل السكان لمساعدة اضطهاد النظام النازي لليهود والغجر وفئات سكانية أخرى. وعانى السكان اليهود من معدل وفاة بلغ 73 في المائة في هولندا. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، جرى توثيق جيد لسوء استخدام البيانات السكانية المتعلقة بسكان أمريكا الأصليين والأمريكان من أصل ياباني. وفي الاتحاد السوفياتي، استُخدمت بيانات جزئية (شملت أسماء وعناوين محددة) لاستهداف الأقليات السكانية لأغراض الهجرة القسرية وغيرها من تجاوزات حقوق الإنسان. وفي رواندا، استُخدمت فئتا قبيلتي الهوتو والتوتسي اللتان أدخلتهما إدارة الحكم الاستعماري البلجيكية في نظام التسجيل في الثلاثينيات من القرن العشرين في التخطيط لعمليات القتل الجماعي والمساعدة عليها في عام 1994.

ويحدد سيلتزر وأندرسون الانتماء الأيديولوجي، أو العنصرية، أو الانصياع بسبب الخوف، أو الانتهازية البيروقراطية، أو الحماسة المهنية بوصفها عوامل محتملة تشجع سوء استخدام البيانات. ويقترحان عدة ضمانات منهجية وقانونية وأخلاقية للتخفيف من سوء استخدام البيانات في المستقبل برفع تكلفتها المالية أو السياسية. وفيما يلي بعض من هذه التدابير:

- ينبغي قدر الإمكان تشجيع استخدام الإحصاءات بالعينات بدلاً من جمع البيانات بالحصر الكامل (التعداد). وعلاوة على ذلك، ينبغي تجميع الردود وحذف محددات التعرف على الشخصية لحماية هوية المجيبين على الأسئلة؛
- ينبغي إزالة المركزية عن البيانات السكانية، والتشجيع على إنشاء ملف جسري (كأن تُخزن البيانات في بلد آخر خارج الولاية القضائية للمحاكم المحلية)، وبخاصة في البلدان التي تتسم فيها المؤسسات المطلوبة بالضعف أو بسهولة التأثير عليها؛
- ينبغي أن تتوافر أحكام قانونية تنص على سرية البيانات، وهذه سمة معيارية من سمات أن نظام إحصائي حديث؛
- ينبغي اعتماد ضمانات أخلاقية مثل المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية أو إعلان أخلاقيات العمل الصادر عن المعهد الدولي للإحصاء، وينبغي تعزيز هذه الضمانات من أجل إنشاء إطار مؤسسي يساعد في منع سوء استخدام البيانات في المستقبل.

المصدر:
W. Seltzer and M. Anderson, "The dark side of numbers: the role of population data systems in human rights abuses", Social Research, vol. 68, No. 2 (summer 2001).

الإطار 10 **النظم الإحصائية الوطنية والحق في المعلومات**

إن الحصول على المعلومات حق من حقوق الإنسان، وهو يمكّن الناس من ممارسة الحقوق الأخرى. والحق في المعلومات متأصل في المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي مادته 19 المتعلقة بحرية التعبير التي تتضمن الحق في تلقي المعلومات ونقلها. وفي عام 1946، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 59 (د1-) الذي ينص على أن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان وأساس كافة الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها من أجلها».

فإذا جُعلت المعلومات الرسمية (فيما عدا الاستثناءات التي يجب أن يحددها القانون بوضوح) متاحة وصار الوصول إليها سهلاً وفهمها ميسوراً، أصبح من الممكن اتخاذها محفزا للمشاركة في اتخاذ القرارات وإعمال حقوق الإنسان الأخرى. وينطبق الحق في المعلومات على إنتاج الإحصاءات الرسمية ونشرها، سواء كان ذلك بواسطة السجلات الإدارية المتاحة بصورة عادية أم بواسطة أدوات إحصائية أكثر تطوراً. ومن ثم فالخبراء الإحصائيون هم العوامل الرئيسية لإعمال الحق في المعلومات وحقوق الإنسان بصفة عامة. وفي هذا الصدد، فالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية في عام 1994 تشدد على واجب المنظومة الإحصائية الرسمية في «الوفاء بحق المواطنين في المعلومات العامة» (المبدأ 1). وتنص ديباجة المبادئ على أن ثقة الجماهير الضرورية في المعلومات الإحصائية الرسمية تتوقف إلى حد كبير على مدى احترام القيم والمبادئ الأساسية التي تشكل أساس أي مجتمع يسعى إلى فهم نفسه واحترام حقوق أفراده.

وبحلول عام 2010، كان نحو 90 بلداً قد اعتمدت تشريعاً يتعلق بالحق في المعلومات. ومن بين الخصائص الرئيسية لهذه القوانين مبدأ الكشف عن أكبر قدر من المعلومات:

- على الهيئات الحكومية واجب الكشف عن المعلومات، ولكل فرد من الجماهير حق متزامن في طلب تلك المعلومات؛
- ليس من المنتظر فقط أن تكشف الهيئات الحكومية عن المعلومات إذا ما طُلب منها ذلك تحديداً، وإنما من المنتظر أيضاً أن تنشر المعلومات التي تهم الجماهير وتوزعها (كتفاصيل الإنفاق من الميزانية، وإقامة العدل)؛
- يمكن لأي شخص مقيم في البلد أن يطالب بالحق في الحصول على المعلومات؛
- ينبغي للدولة ألا تلزم أي شخص يطلب معلومات بإثبات ضرورة حصوله على المعلومة أو مصلحته فيها. فإذا كانت إحدى الهيئات الحكومية لا تريد الكشف عن المعلومات المطلوبة، فعلى الهيئة الحكومية أن تبرر رفضها، وليس على الفرد أن يبرر مصلحته فيها.

وفي حين أن نشر البيانات الإدارية يجب أن يلبي للسكان «الحق في المعرفة»، فإن عليه أيضاً أن يحمي حقهم الإنساني في الخصوصية والسرية (المبدأ 6). كما أن على خبراء الإحصاء الرسميين أن يسهلوا التفسير السليم للبيانات، ويعرضوا المعلومات وفقاً للمعايير العلمية المتعلقة بالمصادر والأساليب والإجراءات (المبدأ 3). وهذا يعني، في جملة أمور، معلومات يمكن أن يفهمها المستخدمون، بمن فيهم غير الإحصائيين، ونشر بيانات وصفية عن مؤشرات جمع المعلومات (انظر الأمثلة الواردة في الفصل الرابع). وأخيراً، يحق لوكالات الإحصاء أن تعلق على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها (المبدأ 4)، وهذا أمر أساسي لإعمال الحق في المعلومات.

المصدر: المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة الإحصائية، وهي متاحة على الموقع التالي:
http://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/fundprinciples.aspx. والإعلان المتعلق بآداب المهنة الذي اعتمده المعهد الدولي للإحصاء، وهو متاح على الموقع التالي:
http://isi-web.org/about/ethics-intro؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004 (Practical Guidance Note on the Right to Information).

ويستلزم مبدأ التعريف الذاتي أن يتاح للناس خيار تعريف أنفسهم ذاتياً عندما يتعرضون لسؤال يُلتمس منه الحصول على معلومات شخصية حساسة تتعلق بهم. وتنص بوضوح التوصية العامة رقم 8 (1990) المتعلقة بتحديد الهوية من حيث الانتماء إلى مجموعة عرقية أو إثنية معينة والصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري على أنه ما لم يظهر مبرر على العكس، يجب أن يستند هذا التحديد إلى التعريف الذاتي للشخص المعني. وهكذا، إذا كانت الممارسة التي تعتادها وكالة حكومية تتمثل في ذكر الأصل الإثني للأطفال في شهادات ولادتهم استناداً إلى تصنيف إثني سابق لأحد الوالدين أو كليهما، فإن هذه الممارسة لا تحترم مبدأ التعريف الذاتي. كما أنه نظراً لحساسية أسئلة التعداد أو الاستقصاء المتعلق بالخصائص السكانية، كالأصل الإثني، لا بد من أن يهتم مندوبو التعداد اهتماما خاصا بإيضاح أن حماية البيانات وتدابير الرقابة على الكشف عن البيانات متوفرة للمجيبين على الأسئلة (الإطار 9).[2] وعلاوة على ذلك، فنظراً لما يتسم به المصطلح من طابع ذاتي، ينبغي الحصول على المعلومات المتعلقة بالأصل الإثني عن طريق التعريف الذاتي للمجيب على الأسئلة الذي ينبغي أن يتاح له أيضاً الخيار بين ذكر انتماءات إثنية متعددة أو عدم وجود انتماءات إثنية.[3]

ويمكن لإشراك الفئات السكانية المشمولة بالاستقصاء (كالمنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية) في عمليات تحديد البيانات وجمع البيانات أن يساعد على ضمان صلة البيانات المجموعة ودقتها.[4] ويتعلق هذا بمبدأ المشاركة كحق من حقوق الإنسان، الذي يشجع جميع قطاعات السكان، بما في ذلك الجماعات الضعيفة والمهمشة، فضلاً عن مؤسسات حقوق الإنسان وغيرها، على المشاركة بهمة في اتخاذ القرارات. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تستند طبيعة البيانات التي يتعين جمعها إلى مشاركة الجماهير وإلى فهم الآثار المترتبة على الأساليب الممكنة لاستخدام هذه البيانات.

ووفقاً للحق في الخصوصية الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 17)، يستلزم مبدأ حماية البيانات أن تتقيد كافة أنشطة جمع البيانات بضمانات قوية لمنع سوء استخدام البيانات الحساسة. وينص التعليق العام رقم 16 (1988) للجنة المعنية بحقوق الإنسان، المتعلق بالحق في احترام الخصوصية والأسرة والمنزل والمراسلات، وحماية الشرف والسمعة، من بين ما ينص عليه، على أنه «يجب أن يكون جمع المعلومات الشخصية وحفظها على الحواسيب وقواعد البيانات وغيرهما من أدوات، سواء كان ذلك عن طريق السلطات العامة أو الأفراد أو الهيئات الخاصة، خاضعاً لحكم القانون. ويجب أن تتخذ الدول تدابير فعالة لضمان عدم وصول المعلومات المتعلقة بالأفراد إلى أيدي أشخاص غير مأذون لهم بمقتضى القانون بتلقيها ومعالجتها واستخدامها، وعدم استخدامها مطلقاً لأغراض لا تتفق مع العهد. ولتوفير أكثر حماية فعالة لحياة الفرد الخاصة، ينبغي لكل فرد أن يتمتع بالحق في التحقق بشكل واضح من البيانات المخزنة في ملفات البيانات التلقائية، ومما إذا كانت هذه البيانات مخزنة، ومن ماهية تلك البيانات، وبأي غرض خُزنت. وينبغي أيضاً تمكين كل فرد من التحقق من السلطات العامة أو الأفراد أو الهيئات الخاصة التي تراقب ملفاته أو التي يجوز لها مراقبتها. فإذا كانت هذه الملفات تتضمن بيانات شخصية غير صحيحة أو كان جمعها أو كانت معالجتها متعارضة مع أحكام القانون، فينبغي لكل فرد أن يتمتع بالحق في طلب التصويب أو الحذف.»

2. انظر أيضاً Patrick Simon, "'Ethnic' statistics and data protection in the Council of Europe countries", Study Report, European Commission against Racism and Intolerance, Council of Europe, 2007.
3. التعليق العام رقم 23 (1994) المتعلق بحقوق الأقليات والصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ينص على أن المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تفرض التزامات ذات صلة بهذا الموضوع على الدول الأطراف في سبيل ضمان استمرار هوية الأقليات المعنية الثقافية والدينية والاجتماعية ومواصلة تنميتها، مما يثري نسيج المجتمع برمته.
4. على سبيل المثال، يمكن لاستخدام اللغات المحلية للشعوب الأصلية، واستخدام أفراد من السكان المحليين (كمترجمين شفويين)، وتدريب السكان الأصليين المحليين وبناء قدراتهم في مجال عمليات جمع البيانات أن تيسر أيضاً جمع هذه المعلومات ونشرها. وينبغي أيضاً إطلاع الأخصائيين والفنيين من غير السكان الأصليين على ثقافة الشعوب الأصلية وممارساتها. ولمزيد من التفاصيل، انظر مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمساكن، التنقيح 2 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.07.XVII.8).

الإطار 11 حقوق الإنسان لخبراء الإحصاء

في حين أن هناك التزاماً بحماية الخاضعين للاستقصاءات الإحصائية والتحريات الأخرى من سوء استخدام البيانات، بما في ذلك انتهاك حقهم في الخصوصية المنصوص عليه في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (انظر أعلاه)، فإن حماية خبراء الإحصاء الذين ينتجون هذه البيانات وما يتصل بها من معلومات ويجمعونها لا يقل عن ذلك أهمية. وللأسف، فحالات انتهاك معظم حقوق الإنسان الأساسية لبعض خبراء الإحصاء الرسميين تؤكد أيضاً الحاجة إلى ضمانات تكميلية لحماية عملهم.

كانت غراتسييلا ميليبوفسكي سيدلر أخصائية اقتصادية أرجنتينية تبلغ من العمر *29* عاماً. وفي سنة *1976*، أصدرت دراسة إحصائية عن أحوال الأحياء الفقيرة في بوينس أيرس، سببت حرجاً شديداً للدكتاتورية العسكرية، فوصفها زعيم المجلس، الجنرال خورجي فيديلا، بأنها مثال على تسرب المخربين إلى الحكومة. ثم «اختفت» بعد ذلك بوقت قصير، في *25* أيلول/سبتمبر *1976*.

و[في عام *1976*]، ترك كارلوس نوريغا، الذي كان آنذاك مدير المكتب الإحصائي الأرجنتيني [...] منصبه. وذكرت إفادات غير رسمية من زملائه في العمل أنه أُرغم على ذلك لأنه رفض طلبات من الحكومة العسكرية الجديدة بالتلاعب في مجموعات البيانات الرسمية. [...] وفي أوائل شباط/فبراير *1997*، وفي أثناء إجازته في مار ديل بلاتا مع وزجته وأبنائه، احتُجز نوريغا بأيدي أشخاص يُعتقد أنهم عملاء للحكومة أو لمجموعات شبه عسكرية. ولم تعترف الحكومة أبداً بأنه قيد الاحتجاز. ويُعتقد أنه أُعدم، كواحد من آلاف ضحايا «الحرب القذرة» في الأرجنتين.(أ)

وعلى الرغم من أن هاتين الروايتين ربما كانتا من الحالات القصوى، فإنهما تساعدان في بيان التوترات التي يمكن أن تكون سائدة بين الإحصائيين والسياسيين. ولقد تأثر تاريخ جمع الإحصاءات السكانية بمثل هذه الانتهاكات فضلاً عن العديد من التجاوزات الأخرى، الأكثر سرية عادةً، التي تتعلق بالرقابة والتلاعب في جمع البيانات ونشرها لأغراض الدعاية السياسية. وفي الاتحاد السوفياتي السابق، استخدم روبرت ستالين نفسه أرقاماً سكانية مزورة لإخفاء الخسائر الفادحة في أرواح الناس بسبب المجاعة والحرب والقمع. كما استخدم زعيما الاتحاد السوفياتي، نيكيتا كروتشيف وليونيد بريجنيف مؤشرات مغرضة لقياس العمر المتوقع ووفيات الأطفال لإخفاء الحقيقة.(ب)

وإزاء هذه الحالات كلها، من الضروري إيجاد معايير محددة لحماية نزاهة الإحصائيين وعملهم من التدخلات المسيئة وغير الأخلاقية من جانب السياسيين أو رعاة جمع البيانات. ويشكل ضمان استقلالية العمل الإحصائي وموضوعيته وشفافيته شرطاً أساسياً لا غنى عنه لإصدار معلومات دقيقة ونشرها من أجل تعزيز حقوق الإنسان ورصدها وتنفيذها بفعالية.

(أ)
Jana Asher, David Banks and Fritz J. Scheuren, eds., Statistical Methods for Human Rights (Springer, 2008), p. v and chap. 9:
Thomas B. Jabine and Douglas A. Samuelson, "Human rights of statisticians and statistics of human rights:
early history of the American Statistical Association's Committee on Scientific Freedom and Human Rights".

(ب)
Mark Tolts, "The failure of demographic statistics:
a Soviet response to population troubles", paper presented at the IUSSP XXIV General Population Conference,
Salvador de Bahia, Brazil, 18–24 August 2001.

الإطار 12 معايير RIGHTS (الحقوق) لاختيار المؤشرات

عند اختيار مؤشرات حقوق الإنسان، فإن معايير الحقوق التي تضع في الاعتبار الخصائص الإحصائية والمنهجية المنشودة في كل مؤشر فضلاً عن المبادئ والشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان قد تكون مفيدة.

R ذات صلة وموثوقة

I مستقلة في أساليبها لجمع البيانات من الأشخاص الخاضعين للرصد

G عالمية وذات جدوى شاملة، وإن كانت أيضاً طيعةً لتحديد المفاهيم والتصنيف بحسب أسباب حظر التمييز

H تركز على معايير حقوق الإنسان؛ وراسخة في إطار الحقوق المعياري

T شفافة في أساليبها، وتحدث في الوقت المناسب، ومحددة المدة

S بسيطة ومحددة

ومن الاعتبارات الإحصائية المهمة في تحديد مؤشرات حقوق الإنسان وإعدادها، أو أي مجموعة أخرى من المؤشرات لهذا الغرض، ضمان صلتها وفعاليتها في قياس ما يفترض أن تقوم بقياسه. ويتعلق الأمر بمفهوم صحة المؤشر. وهو يشير إلى صدق المعلومات التي يقدمها تقدير المؤشر أو قيمته في حصر الحالة أو الوضع الذي عليه شيءٍ ما أو حدث أو نشاط أو ناتج، يكون مؤشراً عليه. ومعظم الاعتبارات الإحصائية والمنهجية الأخرى تنطلق من هذا المطلب. وفي حين توجد عدة اعتبارات إحصائية منشودة في اختيار المؤشرات،[5] فينبغي أن تتحلى المؤشرات المستخدمة في تقييم حقوق الإنسان بما يلي:

- البساطة والتوقيت المناسب وقلة العدد؛
- الموثوقية؛
- الاستناد إلى منهجية شفافة وقابلة للتحقق؛
- التوافق مع حقوق الإنسان والمعايير الإحصائية الدولية؛

5. في سياق الإدارة التنظيمية، أو إجراء تقييمات الأثر، أو إدارة التغيير، يحظى دور المؤشرات أو الأهداف الكمية والنوعية بالاعتراف. وقد أعدت عدة نماذج لخصائص المؤشرات، يمكن أن تكون مفيدة في هذا الغرض. ومن أكثر النماذج شيوعاً النموذجان التاليان: SMART (محددة وقابلة للقياس وممكن تحقيقها وواقعية ومحددة المدة)، وSPICED (ذاتية، وتشاركية، ومشروحة، ومتحقق منها، وتمكينية، ومتنوعة)، انظر
(Chris Roche, Impact Assessment for Development Agencies: Learning to Value Change (Oxford, Oxfam Publishing, 1999), pp. 41–52.

القابلية للتصنيف بحسب أسباب حظر التمييز، وبحسب الفئات السكانية الضعية أو المهمشة على الصعيد القطري.

ويجب أن يكون المؤشر بسيطاً (في فهمه وتطبيقه) ومتاحاً بيسر في الوقت المناسب حتى يكون أداة ذات جدوى في إجراء تحليل حقوق الإنسان وتقييمها. وإن لم يكن الأمر كذلك، فتكلفة الفرصة البديلة لجمع المعلومات ذات الصلة عن المؤشر وتجميعها قد تصبح عاملاً مثبطاً. وينبغي وضع هذه العوامل في الاعتبار عند النظر فيما إذا كان ينبغي استخدام المؤشر في التقارير الدورية المقدمة إلى هيئات المعاهدات أم في التقرير الدوري الشامل، أو من أجل متابعة توصيات هيئات المعاهدات.

وتشير موثوقية المؤشر إلى اتساقه في تقدير المؤشر أو قيمته في حالة تكرار تطبيق آلية استخلاص البيانات المستخدمة في تصميمه. على سبيل المثال، إذا طُرح سؤال للمرة الثانية على الشخص نفسه فأسفر عن نتيجة مطابقة، مع ثبات جميع العوامل الأخرى، فيمكن اعتبار وحدة السؤال/الجواب مؤشراً موثوقاً. وكثيراً ما لا ينطبق هذا الأمر في حالة صياغة السؤال بطريقة ملتبسة. وعلاوة على ذلك، فموثوقية المؤشر تتأثر بتحيزات آليات استخلاص البيانات التي يمكنها أن ترجع إلى أسباب من بينها عدم تحديد الأسئلة أو التعاريف، أو تخوُّف المجيب عليها، أو عدم تمثيل العينة للفئة محل الدراسة.[6]

وحتى يكون المؤشر مقبولاً كأداة لتحليل حقوق الإنسان، يجب أن يكون مستنداً إلى منهجية شفافة وقابلة للتحقق. والأسئلة التي ترتكز على معلومات عشوائية ونهُج ذاتية لجمع البيانات فرصها أقل في أن تكون فعالة أو جديرة بالمصداقية. وتكون المؤشرات أكثر مصداقية عندما تكون موثوقة وذات صلة وقائمة على مبادئ أخلاقية وعلمية لجمع البيانات ومعالجتها وتخزينها وعرضها (انظر الإطار 12).

باء- المصادر وآليات جمع البيانات

استناداً إلى استقصاءٍ[7] وتقييم لبعض من المحاولات والنهُج الرئيسية الرامية إلى إعداد مؤشرات كمية لحقوق الإنسان وما يتصل بها، يمكن الوقوف على أربع فئات واسعة على الأقل من آليات استخلاص البيانات، يمكن أن تكون مفيدة في إعداد مؤشرات تُستخدم في تقييمات حقوق الإنسان. ويُسلط الضوء عليها بأمثلة تمثيلية، ويجري تحليلها لبيان العناصر التي تستطيع كل فئة من أنواع البيانات أن تسهم بها في عملية تقييم حقوق الإنسان ومنهجيته. ويوجد اعتباران بارزان في هذا السياق. أولاً، ينبغي أن تكون المصادر وآليات استخلاص البيانات المحددة مناسبة لتقييم امتثال الدول الأطراف للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ونتيجة لهذا، ينبغي أن ينصب التركيز على المؤشرات القائمة على الوقائع أو على استخدام منهجيات موضوعية لجمع البيانات وعرضها. وثانياً، يتعين الجمع بين مصادر مختلفة وآليات مختلفة لاستخلاص البيانات من أجل التشجيع على إجراء تقييم أكثر شمولية ومصداقية لأي من حالات حقوق الإنسان.

6. انظر كلمة Bias (تحيز) في مسرد مصطلحات الدليل كما جاءت في Asher, Banks and Scheuren, eds., Statistical Methods.

7. انظر Malhotra and Fasel, "Quantitative human rights indicators". وليس هذا الاستقصاء بحال شاملاً. وهو يعتمد على بعض المحاولات لرسم خريطة لمؤشرات حقوق الإنسان والمؤشرات ذات الصلة، واستقصاءات بشأنها، وبعض الدراسات السابقة، وبخاصة M. Cain, R. Claude and Th. Jabine, "A guide to human rights data sources", in Human Rights and Statistics: Getting the Record Straight; T. Landman and J. Häusermann, "Map-making and analysis of the main international initiatives on developing indicators on democracy and good governance" (2003); UNDP, Governance Indicators: A Users' Guide, 2nd ed. (2007); and C. Naval, S. Walter and R. Suarez de Miguel, "Measuring human rights and democratic governance: experiences and lessons from Metagora", OECD Journal on Development, vol. 9, No. 2 (2008).

1 البيانات القائمة على الأحداث فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان

تشير البيانات القائمة على الأحداث فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان (أو باختصار، البيانات القائمة على الأحداث) إلى بيانات نوعية وكمية يمكن ربطها بأحداث تتميز بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان. وتصف المعلومات المجموعة أساساً أفعال انتهاك حقوق الإنسان، وتحدد الضحايا والجناة. وتُسجل المعلومات تسجيلاً معيارياً، باللجوء إلى تعاريف وتصنيفات شائعة تستند إلى الإطار المعياري لحقوق الإنسان (انظر الفصل الأول)، يتيح تجميع البيانات ذات الصلة وتوحيدها. وهكذا، يمكن أن تكون هناك معلومات كمية تتعلق بعدد الضحايا وعمرهم ووزنهم، أو بيانات نوعية تصف أنواع الفئات كجنس الضحية وجنسيتها وفئة انتهاكات حقوق الإنسان (مثل القتل التعسفي، أو الاحتجاز التعسفي، أو التعذيب، أو الإخلاء القسري).[8] وتشمل مصادر البيانات في هذه الحالة شهادات الضحايا والشهود؛ والمعلومات المقدمة من وسائط الإعلام وتقارير الدول الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الدولية المعنية بحقوق الإنسان كالإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة (انظر مثلاً الإطار 13 المتعلق بإحصاءات تسجيل الشكاوى التي يعدها المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً).

الشكل السابع
المصادر وآليات استخلاص البيانات المستخدمة في المؤشرات

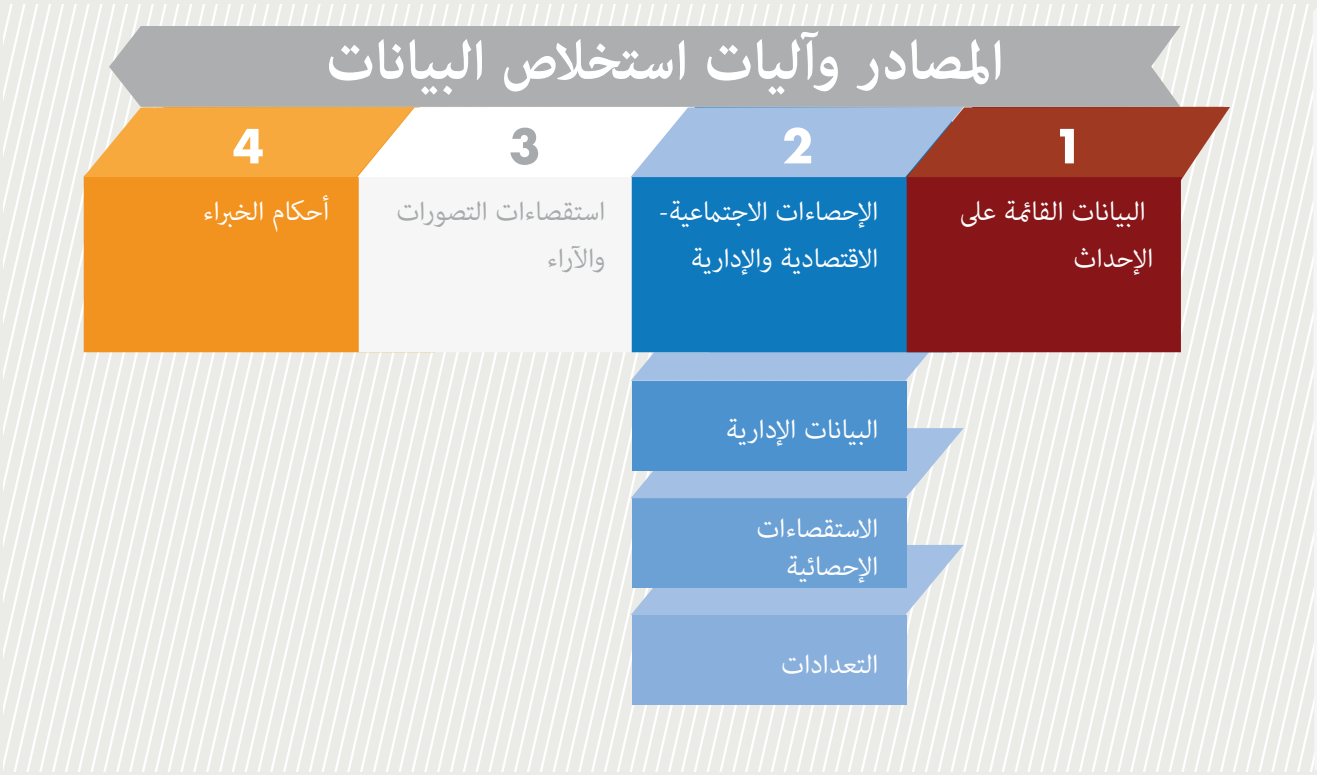

8. يطلق على البيانات المبينة هنا أحياناً وصف البيانات «الفئوية». ويمكن أن تكون البيانات الفئوية مجموعة محددة من القيم غير المرتبة (مثل المتغير نعم/لا، أو بعض الخصائص الجغرافية كالجنس)، أو من القيم المرتبة (مثل جداول تبين مدى خطورة انتهاكات القانون: القتل العمد، ثم القتل، فالاعتداء، فالسطو المسلح، فالسرقة، إلخ.).

الإطار 13 تسجيل الشكاوى وتقييم حقوق الإنسان

من الصعب، وإن لم يكن من المستحيل، تخمين حجم انتهاكات حقوق الإنسان في بلد ما بالاكتفاء باستخدام الإحصاءات المتعلقة بالشكاوى التي تعالجها الآليات الوطنية أو الدولية المعنية برصد حقوق الإنسان. فالواقع هو أن أي زيادة في الإبلاغ عن الشكاوى لا تعني بالضرورة زيادة في الانتهاكات والتجاوزات. فحملات التوعية، وتحسُّن الوصول إلى آليات الشكاوى وتقديم الشكاوى مع بدائل الجبر، وزيادة مصداقية المؤسسات التي تعالج الشكاوى، وإمكانية حصول الضحايا على تعويض، كل ذلك يؤثر في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وللمعلومات المتعلقة بسير عمل آليات تقديم الشكاوى أهمية بالغة لرصد تنفيذ الحق في سبل الانتصاف الفعالة (المادة 8 من الإعلان العالمي) على الصعيد الوطني. وبالرغم من ذلك، يجب توخي الحذر في تفسير الإحصاءات المتعلقة بالشكاوى، ويجب الجمع بين المعلومات المجموعة والتحليلات الإحصائية الأخرى التي تعتمد على تعدد مصادر البيانات (كالاستقصاءات الراصدة للإيذاء، وتقارير وسائط الإعلام، والمعلومات الإدارية) للحصول على تصور أكثر اكتمالاً لحالة حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تجعلها التحسينات في تسجيل إحصاءات الشكاوى وفي تفسيرها أكثر تأثيراً في تقييمات حقوق الإنسان. وهكذا، عند النظر في فعل ينتهك حقاً من حقوق الإنسان أو مجموعة منها، يجدر تحديد الحقوق الرئيسية المنتَهكة، بواسطة المؤشرات المناسبة، وسمات الضحايا ذات الصلة (كالجنس، أو الانتماء الإثني، أو الإعاقة) والجناة (كموظفي الدولة، أو الشركات الخاصة، أو الأفراد)، ومكان الانتهاكات وموعدها، ونتيجة عملية الجبر (كالإدانة، أو الحكم، أو التعويض). ويمكن لتحليل هذه المعلومات والتقارير المتعلقة بالأحداث السابقة المماثلة أن يمكّن هيئة الرصد من الحصول على أفكار مستنيرة عن إمكانية وقوع مثل هذه الأحداث في منطقة ما.

ومن الضروري أيضاً تصنيف الشكاوى وحالات الانتهاك المزعوم المبلغ عنها بانتظام لدعم المتابعة وإتاحة الفرصة لإجراء مقارنات شاملة لعدة قطاعات أو مقارنات عبر الزمن للأفعال المقترنة بالانتهاكات، عند اللزوم. على سبيل المثال، أعد فيليب ألستون، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء وبإجراءات موجزة أو تعسفاً، تصنيفاً مفيداً للرسائل المتعلقة بالشكاوى. وصنف الردود الواردة من الدول على رسائله تعقيباً على الشكاوى في خمس فئات:

(أ) رد مرض جداً: رد يستجيب للادعاءات ويوضح الحقائق بالأدلة. غير أنه لا يعني أن الإجراء المتخذ يمتثل بالضرورة للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) رد متعاون ولكنه غير كامل: رد يقدم بعض الإيضاحات بشأن الادعاءات، ولكنه يتضمن أدلة وقائعية محدودة أو أدلة تُخفق في معالجة القضايا؛

(ج) ادعاءات مرفوضة ولكن دون أدلة كافية: رد ينكر الادعاءات ولكنه غير مدعم بالوثائق أو بتحليل يمكن اعتباره مرضياً في ظل الظروف السائدة؛

(د) إخطار بالتسلم: رد يخطر بأن الرسالة وردت ولكن دون تقديم أي معلومات جوهرية؛

(هـ) لم يرد رد.

وقد ساعد التصنيف في تقييم استجابة الدول للبلاغات التي يتناولها المقرر الخاص، وساعد مجلس حقوق الإنسان في مهمته المتمثلة في تقييم فعالية الولاية.

المصدر: A/HRC/14/24 و Add.1.

والمؤشرات الكمية المستمدة من البيانات القائمة على الأحداث تعرض عادةً حالات انتهاك حقوق الإنسان المسجلة من حيث عدد الضحايا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون أحدُ المؤشرات المستندة إلى البيانات القائمة على الأحداث «العددَ المعلن من الأشخاص المنفذ فيهم حكم الإعدام تعسفاً». وهو يحصر عدد الأشخاص المقتولين على أيدي أحد موظفي الدولة أو أي شخص آخر يتصرف بموجب سلطة حكومية أو بمشاركته أو تسامحه في ذلك أو موافقته عليه، ولكن دون محاكمة مراعية للأصول القانونية. وبالمثل، يمكن أن يكون هناك مؤشر لعدد الناس الذين يلقون حتفهم جوعاً والأمراض المرتبطة بالجوع نتيجة للتشرد أو التدمير المنهجي للمحاصيل الغذائية والماشية والمعدات الزراعية. وتُحدد هذه الانتهاكات ويُفصل فيها بتطبيق معايير حقوق الإنسان كما هي مدونة في المعاهدات المختلفة.

وقد كان استخدام البيانات القائمة على الأحداث مقصوراً، من قبلُ، على رصد انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، كالانتهاكات المتصلة بالحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، وحق الشخص في الحرية والأمن. غير أنه يتزايد جمع البيانات المتعلقة بانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً بواسطة منهجية مماثلة (كالإخلاء القسري،[9] والاستخدام المتعمد للتجويع كسلاح، ورفض التعليم الابتدائي لفئات معينة، وعدم توفير الأدوية الأساسية المتاحة).[10]

والبيانات القائمة على الأحداث أعدتها أساساً منظمات غير حكومية تجمع المعلومات بغرض منع انتهاكات حقوق الإنسان والكشف عنها، وبغرض تقديم المساعدة إلى الضحايا.[11] كما أن التحليلات الكمية التي تجرى في إطار لجان «تقصي الحقائق والمصالحة» أسهمت في إعداد أدوات وثائقية معيارية لدعم جمع المعلومات باستخدام هذه الطريقة.[12] ولعل المنظمة الدولية لنظم معلومات ووثائق حقوق الإنسان، من بين المبادرات التي طُرحت ضمن هذه الفئة، تقدم أكثر مجموعة من الأدوات المعيارية شمولاً (بما فيها النظم الحاسوبية) لتسجيل المعلومات القائمة على الأحداث فيما يتعلق بحقوق الإنسان.[13]

ومقارنةً بالفئات الأخرى من آليات استخلاص البيانات، فإن بُعد المؤشرات المتعلق بحقوق الإنسان والنابع من البيانات القائمة على الأحداث، يتسم للوهلة الأولى بالواقعية أكثر بكثير من غيره، حيث إنه يرتبط ارتباطاً صريحاً بأحداث محددة تشهد على الامتثال لمعايير حقوق الإنسان أو عدم الامتثال لها. واستخدام البيانات القائمة على الأحداث في الكشف عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان أظهر، كما فعلت لجان تقصي الحقائق والمصالحة على سبيل المثال، مدى الفائدة العائدة من المنهجية، لا في رصد حقوق الإنسان فحسب، وإنما أيضاً في جمع أدلة دامغة لدعم إقامة العدل.

9. يتابع عدد من المنظمات غير الحكومية البيانات المتعلقة بالإخلاء، انظر www.hic-net.org، وwww.cohre.org، وwww.hlrn.org، وwww.internal-displacement.org.

10. تُقدم قائمة موسعة بالانتهاكات المحتملة في Thesaurus of Economic, Social and Cultural Rights (مكنز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) الذي أعده برنامج العلوم وحقوق الإنسان التابع للرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم، والمنظمة الدولية لنظم معلومات ووثائق حقوق الإنسان، وهو متاحة على الموقع التالي: http://shr.aaas.org/thesaurus/ (تاريخ الزيارة: 10 أيار/مايو 2012).

11. عند جمع هذه المعلومات، تُستخدم أيضاً استقصاءات الأسر المعيشية بالإضافة إلى المعلومات التي تفيد عنها وسائط الإعلام أو آليات الجبر، وبخاصة عندما تكون الأحداث قد وقعت منذ وقت طويل. على سبيل المثال، تضمّن العمل الذي قام به المركز المعني بحقوق السكن ومكافحة عمليات الإخلاء بشأن حالات الإخلاء القسري أيضاً استقصاء عالمياً (2007-2008)، انظر www.cohre.org.

12. انظر مثلاً P. Ball, H. Spirer and L. Spirer, eds.,
Making the Case: Investigating Large Scale Human Rights Violations Using Information Systems and Data Analysis (AAAS, 2000) available from http://shr.aaas.org/mtc/ (accessed 10 May 2012) and "Witness to truth; report of the Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission".

13. المزيد من المعلومات، انظر www.huridocs.org.

الإطار 14 **الأدوات الإحصائية المستخدمة في تسجيل تجاوزات حقوق الإنسان - مشروع ميتاغورا في سري لانكا**

لقد كان المجتمع المدني مصدراً بديلاً أساسياً للمعلومات الصادقة عن تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكاتها. غير أن الإبلاغ عن تجاوزات حقوق الإنسان ليس دائماً منهجياً وصادقاً لعدة أسباب من بينها أنه لا يوجد وعي كاف بمنهجية توحيد المعلومات المجموعة، وتوجد موارد غير كافية لبناء السجلات عبر الزمان والمكان. وثمة حاجة إلى بناء قدرات المجتمع المدني لاستخدام الأساليب الإحصائية في تعزيز جهودها التحليلية والتوعوية. وتوخياً لاستمرار عمليات رصد حقوق الإنسان التي يجريها المجتمع المدني، على الصعيد المحلي، قدم مشروع ميتاغورا الدعم التقني لمشروع مؤسسة آسيا المعروف باسم «وضع خريطة للعنف السياسي والإثني في سري لانكا».

وتلقى ائتلاف المساءلة في مجال حقوق الإنسان، وهو مجموعة من منظمات المجتمع المدني كانت تجمع البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان وتحللها، تدريباً في مجال الإحصاء وفي مجالات تقنية أخرى. وصُممت بمعرفة الخبرات الوطنية استمارات ومصطلحات موحدة لتوحيد ترميز التقارير السردية المقدمة عن الأحداث المتصلة بحقوق الإنسان والنواتج المقترنة بتلك الأحداث في شكل بيانات قابلة للقياس. وساعد هذا في وضع مجموعات مختلفة من البيانات في إطار واحد، وكفل الاتساق لتسجيل التجاوزات في حقوق الإنسان. وأُدرجت أيضاً تصفية البيانات وعمليات أخرى لمراقبة الجودة دعماً للتحليل السليم القائم على الأدلة لانتهاكات حقوق الإنسان عن طريق المجتمع المدني. وأظهرت التجربة إلى أي مدى يمكن أن تستفيد هذه المنظمات من الأخذ بالأدوات الإحصائية وأدوات القياس الكمي الأخرى، وأن يزداد تمكينها من خلال تحسين ما تضطلع به من توعية في مجالي الإبلاغ والبحوث، ووظائف رصد حقوق الإنسان.

المصدر: Naval, Walter and Suarez de Miguel, Measuring Human Rights and Democratic Governance.

واستخدمت اللجنة الشيلية لحقوق الإنسان (التي أنشئت في عام 1978) بيانات قائمة على الأحداث لجمع مؤشرات كمية بشأن حجم انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء حكم النظام العسكري القمعي. ونشرت تقارير شهرية تبين عدد الضحايا المعروفين الذين تعرضوا لبضع فئات من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل «التخويف/المضايقة»، و«الاحتجاز السياسي التعسفي»، و«التعذيب/سوء المعاملة»، و«الاختفاء»، و«القتل».[14] وفي نيبال، دأب مركز خدمات القطاع غير النظامي على إصدار حولية حقوق الإنسان منذ عام 1992،[15] التي تسجل معلومات عن أحداث تتعلق بأنواع مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان. وبالمثل، فالعمل المضطلع به تحت رعاية الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم من أجل تقديم المساعدة التقنية إلى لجان تقصي الحقائق (في هايتي، وجنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وبيرو، وسيراليون، وتيمور ليشتي) والمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة بشأن تقييم حالات انتهاك حقوق الإنسان وتقديرها تقديراً كمياً أظهرت مدى فعالية هذه الطريقة في رصد انتهاكات حقوق الإنسان.[16]

14. ذُكر مثال شيلي عند R. Reiter, M. Zunzunegui and J. Quiroga, "Guidelines for field reporting of basic human rights violations", in Human Rights and Statistics.
15. لمزيد من التفاصيل، انظر www.insec.org.np.
16. لانظر أيضاً أعمال المؤسسة الاجتماعية بينيتيك المعنية بحقوق الإنسان (www.benetech.org/human_rights/).

ومع ذلك، فالمؤشرات المستمدة من البيانات القائمة على الأحداث تكتنفها بعض أوجه القصور الواضحة. فنظراً لميل بعض الدول إلى إخفاء المعلومات عن عدم وفائها بما عليها من التزامات حقوق الإنسان، فهذه المؤشرات قد تقلل من تقدير حالات انتهاك حقوق الإنسان. وقد تحول دون إجراء مقارنات سليمة عبر الزمن وعبر المناطق. وعلاوة على ذلك، فما لم تُجمع البيانات القائمة على الأحداث عن طريق استقصاءات تمثل السكان المعنيين تمثيلاً إحصائياً، فقد لا يتسنى دائماً تخمين وتقدير الحالة الإجمالية لحقوق الإنسان التي يتمتع بها السكان المعنيون بالاقتصار على استخدام هذه البيانات، حيث إن الاستقصاء بالعينات قد يكون غير كاف بسبب قيود تتصل بالإبلاغ والتسجيل.[17]

وعلاوة على ذلك، فإن لاستخدام استمارات موحدة لتسجيل البيانات، وتعاريف موحدة، وتصنيفات مناسبة لانتهاكات حقوق الإنسان أهمية حاسمة لتحسين موثوقية المعلومات المجموعة ولرصد حقوق الإنسان بهذه الطريقة. وفي الوقت نفسه، فمن الضروري اتباع نهج مهيكل (غير متحيز) لجمع البيانات من أجل التمكين من تجميع البيانات وتحليلها والمقارنة بين المؤشرات عبر الزمن أو إجراء مقارنات شاملة لعدة قطاعات (انظر الإطار 14).

والمعلومات المجموعة باستخدام هذه الطريقة كثيراً ما تكمل المعلومات المحصورة بالوسائل الأخرى. فالمعلومات المقدمة من خلال المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة التي تجمعها الوكالات الحكومية، على سبيل المثال، يمكن أن تعكس الخطوات الجاري اتخاذها لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان في مجتمع ما، بينما يمكن للمعلومات المجموعة باستخدام البيانات القائمة على الأحداث أن تكمل المعلومات الأولى بالتركيز على حالات وقوع انتهاكات مزعومة أو مثبتة أو إنكار حقوق الإنسان داخل المجتمع نفسه أو الفئة السكانية نفسها. ويمكنها أن تساعد في الإشارة إلى أهمية جوانب القصور في نظام حماية حقوق الإنسان حتى حين لا تكون المعلومات عن الحالة العامة مثيرة للقلق. وفي بعض الحالات، وبخاصة عندما يوجد إنكار أو حرمان منهجي وواسع النطاق من حقوق الإنسان في أثناء نزاع وحالة تالية لنزاع، يمكن أن تكون البيانات القائمة على الأحداث مصدراً لمعلومات موثوقة.[18]

2 الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية والإدارية

تشير الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية والإحصاءات الإدارية الأخرى (يشار إليها فيما يلي بالإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية) إلى مجموعات من البيانات والمؤشرات المجمعة استناداً إلى معلومات كمية ونوعية موضوعية تتعلق بمستوى المعيشة وغيره من جوانب الحياة. وتتولى الدولة تجميع هذه المعلومات ونشرها عن طريق سجلاتها وإحصاءاتها الإدارية، بالتعاون عادةً مع وكالات الإحصاء الوطنية وفقاً للمبادئ التوجيهية التي تصدرها المنظمات الدولية.[19] وتتناول متطلبات الدولة من المعلومات من أجل صياغة السياسات العامة وتنفيذها. وفي سياق وفاء الدولة الطرف بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما فيها إعمال الحق في المعلومات (انظر الإطار 10)، تكون لهذه الفئة أهمية قصوى. فهي تحصي كمية كبيرة من المعلومات عند مرحلة اتخاذ الإجراءات الإدارية، وبعبارة أخرى، عند مرحلة تنفيذ التزامات حقوق الإنسان، ومن ثم فأهميتها حيوية لمساءلة الدولة. وتوجد إشارات كثيرة في المعاهدات، وفي التعليقات العامة الصادرة عن هيئات المعاهدات، وفي المبادئ التوجيهية لتقديم تقارير الدول الأطراف، إلى استخدام هذه البيانات في مواصلة تنفيذ ما عليها من التزامات تتعلق بحقوق الإنسان.[20]

17. مشاكل المبالغة في التقدير محتملة أيضاً. وبوجه عام، ينبغي أن تكون أرقام التقديرات والأرقام الأخرى مصحوبة بمعلومات ذات صلة عن الأساليب المطبقة على جمع البيانات ومصادرها. وينبغي أيضاً، عند الاقتضاء، توفير هوامش للخطأ أو مجالات للثقة (انظر مسرد المصطلحات).
18. استُخدمت مؤخراً وسائط جديدة كالرسائل النصية وتبادل أفلام الفيديو (مواقع الشبكات الاجتماعية، إلخ.) على نطاق أوسع للإفادة عن البيانات القائمة على الأحداث والكشف عن التجاوزات التي تمس حقوق الإنسان. انظر مثلاً الأحداث المبلغ عنها في إطار ما أُطلق عليه الربيع العربي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومبادرات الاستعانة بمجموعة كبيرة من مصادر خارجية (مثل www.ushahidi.com/).
19. قد يختلف وضع هذه الوكالات ودورها، ولكنها كلها تجمع إحصاءات رسمية وتفسرها وتنشرها. انظر دليل التنظيم الإحصائي: تشغيل الوكالات الإحصائية وتنظيمها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XVII.7).
20. قتوجد بعض الإشارات المباشرة إلى استخدام الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية والإدارية الشائعة في الإطار المعياري لحقوق الإنسان في الفرع هاء من الفصل الأول.

ويقدم دليل المؤشرات الاجتماعية، عند عرض نطاق الإحصاءات المتعلقة بالظروف المعيشية وما يتصل بها من أوضاع اجتماعية واقتصادية، قائمة شاملة بالمجالات.[21] وتشمل القائمة ما يلي: التركيبة السكانية وتغيرها؛ والمستوطنات البشرية؛ والإسكان والتوزيع الجغرافي للسكان؛ والصحة والخدمات الصحية، والعجز والإعاقة، والتغذية؛ وخدمات التعليم والتثقيف؛ والأنشطة الاقتصادية والسكان غير الناشطين اقتصادياً؛ والفئات الاجتماعية-الاقتصادية والحراك الاجتماعي؛ والدخل، والاستهلاك، والثروة؛ والضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الصحية؛ والترفيه والثقافة والاتصالات؛ واستخدام الوقت؛ والنظام العام والأمن؛ والبيئة الطبيعية؛ والأنشطة السياسية.

وكثيراً ما تُجمع الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية، على الصعيد الوطني، لمتابعة التشريعات التي تحدد الخطوط العريضة للاحتياجات الإنمائية أو الإدارية. وعلى الصعيد الدولي، أدت الأمم المتحدة والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الأخرى دوراً مهما في تطوير الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال، تلقت الإحصاءات الجنسانية دفعة حافزة من المؤتمرات العالمية المتعلقة بالمرأة. وبالمثل، اتبعت الأعمال الموضوعية المتصلة بالإحصاءات البيئية مؤتمرات القمة العالمية المعقودة في هذا الشأن. وتتولى المنظمات المختلفة عادةً جمع الإحصاءات في حدود أطر مفاهيمية محددة موجهة أساساً لمعالجة ولاياتها. ومن بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، إلى جانب الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، توجد مبادرات مطروحة منذ فترة طويلة بشأن المؤشرات الإحصائية، وبخاصة في إطار منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما أن الاتحاد البرلماني الدولي يجمع معلومات عن سير عمل البرلمانات. وفي هذه المنظمات الحكومية الدولية كلها، يمكن ربط العمل المتعلق بالبيانات والمؤشرات الكمية لرصد التقدم المحرز بشأن ولاياتها بمختلف تعهدات الدول الأطراف بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فيصبح هذا العمل مفيداً بالتالي في تقييمات حقوق الإنسان. وترد في المرفق الثاني قائمة أشمل بالمنظمات الدولية وقواعد بياناتها.

وتوجد أيضاً أنشطة لمنظمات غير حكومية تستخدم الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية لرصد حقوق الإنسان، ومن ذلك على سبيل المثال التقارير السنوية لمنظمة المرصد الاجتماعي أو صحائف الوقائع التي يعدها مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد التقييمات التي تجرى في كلتا المبادرتين، على الرغم من اختلافها، اعتماداً رئيسياً على المعلومات المتاحة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها والبنك الدولي.[22]

وتتمثل المصادر التي يشيع اقترانها بإعداد الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية وتجميعها فيما يلي:

- البيانات الإدارية
- الاستقصاءات الإحصائية
- التعدادات.

21. Handbook on Social Indicators, United Nations publication, Sales No. E.89.XVII.6, pp. 15–17.

22. انظر www.cesr.org and www.socialwatch.org.

البيانات الإدارية

تشير البيانات الإدارية إلى المعلومات التي تصدرها وتجمعها الوزارات المعنية والسلطات التنظيمية التابعة للحكومة. وهي تشير إلى نظم التسجيل المدني، وسجلات السكان الوطنية، وغيرهما من نظم التسجيل الإداري المستخدمة في أمور مثل تجميع إحصاءات الأحوال المدنية (معدلات الوفيات والمواليد) وإعداد القوائم الانتخابية. وتشمل البيانات الإدارية المواضيع المتصلة ببرامج التنمية العامة والأطر التنظيمية كتغطية برامج تطعيم الأطفال. وتقدم الإحصاءات الإدارية معلومات عن القضايا المتصلة لا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب وإنما أيضاً بالحقوق المدنية والسياسية، مثل إقامة العدل وسيادة القانون (كحالات الإعدام المنفذة، أو نزلاء السجون، أو ضبط الأمن، أو جرائم الكراهية). كما أنها مصدر رئيسي للمعلومات عن الحقوق السياسية، يبحث مثلاً نسبة الأشخاص الذين يحق لهم التصويت، ومشاركة أصحاب حق التصويت بحسب العمر والجنس، وقطاعات السكان الذين يمارسون حقهم في التصويت وفي الترشح للانتخابات (كالنساء)، والبيانات المتعلقة بالبنية الأساسية ذات الصلة بتنظيم الانتخابات. وعلاوة على ذلك، تضم فئة البيانات الإدارية جميع المعاهدات والقوانين والوثائق التشريعيةالتي تحتفظ بها مختلف النظم الإدارية الوطنية والدولية. وبالمثل، تشكل المعلومات المتعلقة بالسياسات وخطط العمل والبرامج التي تعتمدها الحكومات أو الهيئات الأخرى جزءاً من البيانات الإدارية، وهي حيوية أيضاً لتنفيذ حقوق الإنسان. وبالتالي فهي تشكل مصدرا مهما للمعلومات يكمل البيانات القائمة على الأحداث.

وفي استخدام منهجية موحدة لجمع البيانات من النظم المدنية للتسجيل والإدارة، وبخاصة في وجود موثوقية وسلامة معقولة بطبيعة الحال، ما يجعل الإحصاءات الإدارية حيوية لإيجاد المزيد من الشفافية والمصداقية والمساءلة في تقييمات حقوق الإنسان (الإطار 15).[23] غير أنه في سياق حقوق الإنسان بوجه عام وفي أعمال الرصد التي تجريها هيئات المعاهدات بوجه خاص، من الضروري في معظم الحالات استخدام المعلومات التي تجمعها المنظمات غير الحكومية والمصادر البديلة (كالاستقصاءات المتعلقة بالإيذاء) لتكملة الإحصاءات الإدارية.[24]

وليس بوسع الإحصاءات الإدارية أن تقدم بذاتها تقييماً كاملاً لحالة حقوق الإنسان في سياق معين. فقد لا تشمل جميع القضايا ذات الصلة بإعمال حقوق الإنسان والتمتع بها. كما أن نطاق تغطيتها قد يكون غير كامل (لكونه مقصوراً على قطاع سكاني يستخدم الخدمات العامة)، وربما اكتنف الانحياز عملية الإبلاغ، ويشمل ذلك سوء الإبلاغ المتعمد.[25] ومع ذلك، فإن الإحصاءات الإدارية تشكل بفضل صلتها بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الإعلام، فضلاً عن بساطتها وسرعتها وتكرارها للتحديث وفعاليتها من حيث التكلفة، عنصراً حاسماً في إجراء تقييمات حقوق الإنسان.

23. تكون أغلبية المؤشرات المتاحة من البيانات الإدارية عادةً ذات أهمية إدارية وسياساتية للحكومات، ولا تهتم بالضرورة بالقضايا المتصلة بمنظور حقوق الإنسان، كإقامة العدل أو (التمييز في) الوصول إلى الخدمات العامة والعمل. ومن ثم، توجد حاجة إلى أن تمتد آليات جمع البيانات الإدارية وتوحيدها في هذه المجالات الأخرى المهمة لحقوق الإنسان.

24. استخدمت البيانات الإدارية أيضاً في رصد التنميط العنصري في ضبط الأمن وجرائم الكراهية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، استُخدمت بيانات إدارية متنوعة، شملت حالات التوقيف على أيدي الضباط، وحالات الاعتقال التي تقوم بها الشرطة، ورخص القيادة، وحوادث الطرق، وانتهاكات حركة السير، ومعدلات الضبط (الممنوعات المضبوطة) من خلال عمليات التفتيش، في تقييم التنميط العنصري في ضبط الأمن. وأسفر قانون الإحصاءات المتعلقة بجرائم الكراهية لعام 1990 عن إنشاء البرنامج الوطني لجمع البيانات عن جرائم الكراهية. وفي حين أن استخدام البيانات الإدارية ساعد في تقدير العنصرية/التعصب في هاتين الحالتين، فقد أبرز عدة باحثين جوانب قصوره، داعين إلى استخدام مصادر بيانات إضافية كالاستقصاءات، والملاحظات المباشرة، والبيانات القائمة على الأحداث، ومواصلة تحسين جمع البيانات ومنهجيات التقييم. انظر G. Ridgeway and J. MacDonald, "Methods for assessing racially biased policing", in Race, Ethnicity, and Policing: New and Essential Readings, S. Rice and M. White, eds. (New York University Press, 2010) and S. Bennett, J. Nolan (and N. Conti, "Defining and measuring hate crime: a potpourri of issues", in Hate Crimes, B. Perry et al., eds. (Greenwood, 2009.

25. لمزيد من المعلومات عن البيانات الإدارية، انظر على سبيل المثال Asian Development Bank, Administrative Data Sources for Compiling Millennium Development Goals and Related Indicators: A Reference Handbook on Using Data from Education, Health, and Vital Registration Systems Featuring Practices and Experiences from Selected Countries (Mandaluyong City, Philippines, 2010). Available from www.adb.org.

الإطار 15 **أهمية البيانات الإدارية في تقييمات حقوق الإنسان**

أي نهج كمي لتقييم حقوق الإنسان بوجه عام ورصد تنفيذ التزامات دولة ما بحقوق الإنسان بوجه خاص لا مناص من أن يتزود بالمعلومات باستخدام بيانات إدارية مجدية وموحدة وفعالة من حيث التكلفة. وتوجد عدة أسباب لضرورة التماس البيانات الإدارية عن مبادرات الدولة الإنمائية والمتعلقة بالحكم، التي يمكن أن تكون لها صلة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

- أولاً، تُستخلص البيانات الإدارية عند نقطة التقاء وكالة ما والجمهور أو المستفيدين من أعمالها. وبعبارة أخرى، تعكس البيانات الإدارية فعالية الدولة أو إجراءات وكالتها الإدارية في الوفاء بالتزاماتها النابعة من غاياتها الإنمائية والمتعلقة بالحكم أو التزاماتها بشأن حقوق الإنسان. ولهذه المعلومات أهمية حاسمة في مساءلة الدولة.
- ثانياً، تستوفي البيانات الإدارية متطلبات المعلومات اللازمة لصياغة السياسات والبرامج، وتظهر التقدم المحرز في تنفيذها.
- ثالثاً، لما كانت الدولة هي الجهة الرئيسية المكلفة بالمسؤوليات وكان التقييم يركز على ما تفعله أو تمتنع عن فعله، فإن أي مجموعة من البيانات تصدر عن طريق آلياتها من المرجح أن تكون مقبولة لها أكثر من المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية أو المصادر الأخرى.

وبما أن البيانات الإدارية تجمعها وزارات ووكالات حكومية مختلفة على المستوى الشعبي، فإن الاعتبار الثالث يستلزم أن يكون استخلاص البيانات الإدارية مستنداً إلى مبادئ توجيهية دقيقة وإلى منهجية موحدة لتسجيل البيانات ذات الصلة وجمعها. وفي حين أن هذه المبادئ التوجيهية تأتي من وكالات الإحصاء الوطنية والمنظمات الدولية المتخصصة، فثمة حاجة إلى إجراء استعراض مستقل دوري لإثبات مصداقية مجموعات البيانات الإدارية.

الاستقصاءات الإحصائية

تُستخدم الاستقصاءات الإحصائية في جمع معلومات كمية ونوعية مباشرة عن مجموعات السكان الفرعية. وعلى العكس من التعداد (انظر أدناه)، الذي يتعين فيه حصر جميع أفراد السكان، يقوم الاستقصاء الإحصائي أو بالعينات بجمع بيانات من جزء من السكان المشمولين بالدراسة، بهدف استخلاص تقديرات تتعلق بمجموع السكان. وفي هذا الصدد، تكون الاستقصاءات بالعينات وسيلة فعالة من حيث التكلفة لجمع المعلومات في الحالات التي يكون فيها الحصر الكامل غير عملي أو التي لا تتوافر فيها بيانات واردة من مصادر إدارية. وقد جُمع العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بواسطة بيانات مستمدة من استقصاءات إحصائية نظراً للافتقار إلى سجلات إدارية دقيقة. وهي تشكل آلية مهمة لاستخلاص البيانات من أجل استخدامها في استقصاءات حقوق الإنسان الخاصة بكل من الهيئات الحكومية (في استخلاص البيانات الإدارية واعتمادها) والمؤسسات غير الحكومية (كالاستقصاءات المستقلة

التي تطلبها منظمات المجتمع المدني) لتقييم تأثير البرامج الحكومية أو لكي يقيم المانحون فعالية المعونة (الإطار 16). غير أن تجهيز عينات إحصائية جيدة التنظيم، تضم عينات تمكّن من إصدار إحصاءات مصنفة (بحسب المجموعة الإثنية مثلاً)، يمكن أن يكون كثيف الموارد (في مقابل البيانات الإدارية أو القائمة على الأحداث). وبالتالي، فهذه الآلية لاستخلاص البيانات قد لا تكون شائعة داخل المجتمع المدني. ولعل الاستقصاءات الصغيرة أو تلك التي لا تشمل سوى أكثر الفئات السكانية صلة أو استهدافاً أجدى وأكثر شيوعاً. ويقدم النهج المنهجي المعد لسكان مجمع سكني اجتماعي في شمال بلفاست (الإطار 17) مثالاً بالغ الأهمية على منظمة من منظمات المجتمع الدولي جمعت إحصاءات اجتماعية-اقتصادية من المفترض أن تتولى جمعها في الغالب الوكالات الإدارية.

الإطار 16 **الاستقصاءات الإحصائية: مصدر حيوي للبيانات المتعلقة بحقوق الإنسان**

كثيراً ما يكون من الضروري إجراء استقصاء للأفراد أو الأسر المعيشية لتقييم مدى تمتعها بحقوق الإنسان – الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية. ويجري بنجاح جمع كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية عن طريق استقصاءات الأسر المعيشية (استقصاءات الأسر). ويمكن استخدام نفس منهجية استخلاص البيانات في معالجة قضايا حقوق الإنسان وما يتصل بها، كالجريمة، والأمن على الحياة والممتلكات، والعنف المستمر والمنهجي ضد المرأة، والفئات السكانية الخاصة، والفساد، وإقامة العدل، وحرية التعبير، والمشاركة في الشؤون العامة. ويمكن بتكلفة زهيدة إما إدراج هذه القضايا في الاستقصاءات الاجتماعية-الاقتصادية الدورية التي تجريها وكالات الإحصاء في بلدان عديدة، أو إدراجها عند توافر الموارد الكافية، في استقصاءات مستقلة يمكن التكليف بإجرائها لتقييم مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. ومراعاةً لما يتلاءم مع الجوانب الإدارية، وللمحافظة على انخفاض التكلفة، قد يكون من المستنسب الجمع بين النهجين. ويمكن استخدام الاستقصاءات الاجتماعية-الاقتصادية الدورية لمتابعة قضية واحدة أو اثنتين من استقصاءات حقوق الإنسان الأكثر تفصيلاً وإن كانت الأقل تكراراً.

وتشكل الاستقصاءات أيضاً مصدراً مهماً للمعلومات للتحقق من مصداقية البيانات الإدارية. فاستقصاءات الإيذاء (أو استقصاءات الضحايا أو استقصاءات ضحايا الجرائم)، على سبيل المثال، تساعد في تقييم حجم الجرائم (بل وانتهاكات حقوق الإنسان كما في السياقات التالية للنزاعات مثلاً) ومدى دقة سجلات الشرطة أو العدالة.[26]

26. انظر
(UNODC and United Nations Economic Commission for Europe, Manual on Victimization Surveys (ECE/CES/4) (Geneva, 2010).
Available from www.unece.org.

الإطار 17

استخدام مؤشرات الاستقصاءات في المطالبة بالحقوق - مبادرة المجتمع المدني، سكان الأبراج السبعة، شمال بلفاست، المملكة المتحدة.

تبين قصة سكان الأبراج السبعة في شمال بلفاست كيف يمكن لأصحاب الحقوق أن يستخدموا المؤشرات للمطالبة بحقوقهم. فبمساعدة إحدى منظمات المجتمع المدني، وهي مشروع المشاركة وممارسة الحقوق، قام سكان الأبراج السبعة، وهي مجمع سكني اجتماعي شاهق الارتفاع يقع في أيرلندا الشمالية، بربط مشاكلهم السكنية المتكررة والخطيرة بمجموعة من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. فاستخدموا ستة مؤشرات وما يقابلها من أسس مرجعية في رصد أداء المؤسسات الحكومية في تقديم مستحقاتهم السكنية خلال عدة فترات زمنية. وكانت مؤشرات «الحق في السكن اللائق» الستة التي جمع السكان المعلومات بناء عليها عن طريق استقصاء تمثيلي مروراً على كل شقة، كما يلي:

- النسبة المئوية لتنظيف ما يسقط من مخلفات الحمام؛
- عدد الأسر التي لها أبناء، المقيمة في الأبراج السبعة؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يبلغون عن مشاكل في النفايات والصرف؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يبلغون عن رطوبة أو عفونة في شققهم؛
- النسبة المئوية للسكان السعداء بما يلقونه من استجابة من إدارة السكن للمشاكل التي يبلغون عنها (استقصاء التصور والرأي)؛
- النسبة المئوية للسكان غير الراضين عن مدى شعورهم بأنهم يُشركون في قرارات إدارة السكن استقصاء التصور والرأي).

أما المؤشر الأول، فيشير إلى التعليق العام رقم 4 (1991) المتعلق بالحق في السكن اللائق الصادر عن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: «إن السكن اللائق يجب أن يكون صالحا للسكنى من حيث توفير المساحة الكافية لساكنيه وحمايتهم من البرد والرطوبة والحر والمطر والريح أو غير ذلك من العوامل التي تهدد الصحة، ومن المخاطر البنيوية وناقلات الأمراض» (الفقرة 8 (د)). وأما المؤشر الثاني، فيشير إلى المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل: «تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.» وعلى الرغم من أن «الوالدين أو أحدهما أو الأشخاص الآخرين المسؤولين عن الطفل يتحملون المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل»، توجد جوانب تندرج أساساً في مجال المجتمع المحلي أو السلطات المحلية، ويتعين تناولها على هذا المستوى.

وتتبعت التقدمَ المحرز هيئةُ رصد أنشأها السكان، وقدمت أيضاً تقارير مرحلية بشأن الأسس المرجعية إلى المؤسسات الحكومية المعنية. وقد أسفرت عملية الرصد باستخدام المؤشرات والأسس المرجعية، مقترنةً باهتمام وسائط الإعلام والمعلومات الواردة من خلال قانون حرية المعلومات، عن مساعدة السكان في تحقيق تحسينات مهمة، رغم ضآلتها، في ظروف السكن. كما أن المؤسسات الحكومية اعترفت بأن مساعدة السكان النشطة أعانتها على إدارة الموارد بكفاءة.

المصادر:

D. Donnelly, F. McMillan and N. Browne, "Active, free and meaningful: resident participation and realising the right to adequate housing in north Belfast", 2009. Available from www.york.ac.uk/chp/hsa/papers/spring09/Donnelly.pdf (accessed 23 May 2012). Participation and the Practice of Rights Project (www.pprproject.org).

وفي حين أن الأمثلة كثيرة على الاستقصاءات الاجتماعية-الاقتصادية الدورية الوطنية الرامية إلى جمع المعلومات ذات الصلة المباشرة بتقييم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية ومدى التمتع بها، فقليل هو عدد الإحصاءات التي تركز تركيزاً حصرياً على حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق المدنية والسياسية. وقد أجرى مشروع ميتاغورا استقصاء للأسر بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين (الإطار 18) وجمع معلومات عن حالات التجاوز وسوء المعاملة على أيدي الشرطة في المكسيك (الإطار 19). وفي كلتا الحالتين، ساعد النهج التشاركي والمتعدد أصحاب المصلحة في تصميم الاستقصاءين وبناء ملكية الأدوات والنتائج.

الإطار 18 **استقصاء حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين**

أجرت لجنة حقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع المجلس الوطني للتنسيق الإحصائي، ومكتب الإحصاءات الوطني، ومركز البحوث الإحصائية والتدريب، واللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية، دراسة رائدة للوقوف على حقوق الشعوب الأصلية في الأرض في الفلبين. ومن خلال دراسة قائمة على الاستقصاء، كان الهدف من المشروع ضمان تنفيذ قانون حقوق الشعوب الأصلية في ثلاث مناطق شمالية في الفلبين، تستهدف ثلاثة شعوب أصلية هي الباغو، والبوكالوت/إلونغوت، والكَنكَناي. وتضمنت الدراسة مشاورات مع مختلف زعماء الجماعات المحلية من الشعوب الأصلية لتحديد قضايا يمكنها تحسين جودة الدراسة الرائدة والفائدة العائدة منها. وأظهرت هذه العملية أن الجهات الفاعلة من ميادين متباينة يمكنها أن توفر معلومات للأعمال المتعلقة بقياس حقوق الإنسان وأن تعززها. وكشفت الدراسة عن اختلافات بيّنة في تجربة انتهاك حقوق الأراضي (تعديات، وتلوث، ودخول غير قانوني، وتشرد/إعادة توطين، وغير ذلك)، تتراوح بين نسبة 21 في المائة للباغو و36 في المائة للكنكناي و57 في المائة للبوغالوت/إلونغوت. وكانت النتيجة المباشرة للمشروع أن قام المجلس الوطني للتنسيق الإحصائي بمراجعة تصميم تعداده الوطني، وأدرج أسئلة عن جغرافية الشعوب الأصلية وسماتهم الاجتماعية.

المصادر: Naval, Walter and Suarez de Miguel, Measuring Human Rights and Democratic Governance، واستبيان الأسر المعيشية الموحد لتعداد السكان والإسكان لعام 2010 الذي أعده مكتب الإحصاءات الوطنية في الفلبين.

التعدادات

يتمثل التعداد في حصر جميع أفراد السكان في بلد ما أو أي إقليم آخر، في مقابل الاستقصاءات الإحصائية التي لا تشمل سوى أفراد مختارين من السكان.[27] وتجري البلدان عادةً تعدادات للسكان والمساكن[28] والمنشآت الزراعية والصناعية. ويجرى التعداد السكاني عادةً كل 10 سنوات بسبب مدى تعقد هذه العملية وحجم تكلفتها.

وهو يوفر بيانات أساسية عن هيكل السكان وخصائصهم الرئيسية، وعن متغيرات لا تتبدل بسرعة. ويتيح الحصر الكامل للسكان توافر متغيرات جديرة بالاهتمام على أدنى المستويات الجغرافية (بما في ذلك مبدئياً بشأن فئات المشردين والرحَّل). وهو مصدر رئيسي لإعداد إحصاءات اجتماعية-اقتصادية مصنفة فضلاً عن استخلاص عينات للاستقصاءات الإحصائية.[29]

الإطار 19 **الاستقصاء المتعلق بالتجاوز وسوء المعاملة على أيدي الشرطة في مدينة المكسيك**

أجرى مركز «الأسس» (Fundar) للتحليل والبحوث دراسة رائدة لتحديد حجم التجاوز وسوء معاملة الجماهير على أيدي قوات الشرطة في مدينة المكسيك خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2003 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2004. واتبع المشروع نهجاً نوعياً لإجراء مقابلات سردية متعمقة مع أفراد قوات الشرطة وضحايا مختلف أشكال التجاوز، والسجناء ونزلاء مراكز الاحتجاز لفهم الديناميات السائدة بين أصحاب الحقوق والسلطات والمتجاوزين. وشكلت هذه المعلومات النوعية الأساس الذي صُمم الاستبيان عليه. وجرت مشاورات بشأن الاستبيان مع طائفة من أصحاب المصلحة، واختُبر مقدماً بدقة بين عدد من الأسر المعيشية. وأظهرت نتائج الاستقصاء التجريبي انخفاض مستويات الثقة في الشرطة، وارتفاع حالات التجاوز، وبخاصة الرشوة. كما كشف الاستقصاء عن أنه لم يتم الإبلاغ عن نسبة 94 في المائة من التجاوزات.

المصادر:
استبيان ميتاغورا، 2004؛ و Naval, Walter and Suarez de Miguel, Measuring Human Rights and Democratic Governance.

27. انظر مسرد المصطلحات الإحصائية.
28. يجرى تعداد الإسكان عادةً مع تعداد السكان، ويمكنه أن يوفر معلومات متصلة بالحقوق في السكن اللائق والمياه والصرف الصحي.
29. انظر المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعداد السكان والمساكن.

الإطار 20 مواصفات مصادر الإحصاءات الاجتماعية-الاقتصادية والإدارية

	البيانات الإدارية	الاستقصاء الإحصائي	التعداد
معيار الإدراج	تُسجل جميع الأحداث المعنية بالإطار السياساتي أو التنظيمي	مقصور على عينة سكانية	حصر كامل للسكان
التكلفة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
معدل التكرار	مستمر	3-5 سنوات	10 سنوات
التحيز	يحدث تحيز إذا كان التسجيل غير كامل أو غير دقيق (سواء عن عمد أم لا)	يوجد احتمال كبير للتحيز، ولكن يمكن خفضه بجودة تصميم الاستقصاء	نظرياً، لا يوجد تحيز، ولكن نقص التغطية المناسبة قد يؤدي إلى تحيز
إمكانية الرصد ووضع السياسات	جيدة جداً	جيدة	جيدة، ولكن ليس على الأمد القريب

المصدر: منقول بتصرف من
United Nations Development Group, Indicators for Policy Management:
A practical guide for enhancing the statistical capacity of policy-makers for effective monitoring of the MDGs at the country level (New York, 2005), pp. 83 ff.

3 استقصاءات التصور والرأي

تهدف استقصاءات التصور والرأي إلى استطلاع آراء عينة تمثيلية من الأفراد لمعرفة وجهة نظرهم الشخصية في مسألة معينة. وتتسم المعلومات المجموعة في المقام الأول بالطابع الذاتي، وهي ليست قابلة مباشرة للتقدير الكمي. ولتجميع البيانات، فضلاً عن تحويل هذه التصورات والآراء إلى مؤشرات، كثيراً ما تُستخدم استمارات محددة مسبقاً ومغلقة لتحصيل الإجابات مع مقاييس بالأرقام الترتيبية أو الأصلية.[30] وتبعاً لظروف الاستقصاء وموضوعه، يمكن استشارة المجيبين عليه عن طريق مقابلات شخصية، أو بواسطة الإدارة الذاتية للاستبيان، أو من خلال اتصالات هاتفية.

وتكون لاستقصاءات التصور والرأي أهمية لجميع الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية. فهي تشكل منبراً وفرصة لحصر آراء الناس مباشرة في سير عمل الهيئات والمؤسسات الحكومية وسياساتها. وبالتالي، فبإمكانها المساهمة في تحسين مساءلة الدولة أمام مواطنيها، وبخاصة عندما تُنشر نتائجها في وسائط الإعلام. وكما هي حال أي استقصاء، يتوقف مدى موثوقية النتائج وصحتها إلى حد بالغ على تصميم الاستبيانات وصياغة الأسئلة (واختبارها) وكفاءة المستجوِبين.

وتستخدم عدة مبادرات بانتظام استقصاءات تصورات الأسر وآرائها في جمع معلومات متصلة بحقوق الإنسان. ومن بين أبرز هذه المبادرات رابطة غالوب الدولية،[31] وهي شبكة دولية لمؤسسات بحثية تجري استقصاءات للرأي العام في نحو 60 بلداً. أما مشروع Afrobarometer (البارومتر الأفريقي)[32] الذي تنسق أعماله معاهد أفريقية مختلفة، فهو مقياس دولي للرأي العام أو التصورات المتعلقة بالديمقراطية، والحكم، وسبل المعيشة، والمشاركة، والنزاع، والجريمة. ومن المبادرات الأخرى Latinobarometer (بارومتر أمريكا اللاتينية) (الذي يغطي أمريكا الجنوبية)، وبارومتر شرق آسيا، وبارومتر أوروبا. وقد دأبت المفوضية الأوروبية منذ السبعينيات من القرن العشرين على إجراء استقصاءات مؤسسة البارومتر الأوروبي في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتجرى استقصاءات موحدة منتظمة لاستطلاع آراء الناس في قضايا مختلفة موضع اهتمام دولي (كالعولمة، والتنمية المستدامة، والهجرة)، بشأن خصائصهم الثقافية، والسياسية، والاجتماعية-الاقتصادية، وعاداتهم، وبشأن توقعاتهم.[33] وتجرى أيضاً استقصاءات للرأي تقتصر على فئة سكانية بعينها من أجل إجراء تقييم مقارن لقضايا متنوعة كالفساد، وممارسة الضغط، وحقوق الملكية، والبيئة التجارية. ومن الأمثلة على ذلك استقصاء البيئة التجارية وأداء مؤسسات الأعمال الذي أُعد بالاشتراك بين البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتجرى في إطاره مقابلات شخصية مع مديري شركات معينة وأصحابها بشأن قضايا الحوكمة في مجال الأعمال.[34]

والمعلومات المستمدة من استقصاءات تصورات الأسر وآرائها تكشف عن التصور الفردي أو «صوت الناس» في تقييم حقوق الإنسان. غير أن هذا الأسلوب، بتركيزه على المعلومات الذاتية، يمكن أن يخفق في إصدار مؤشرات موثوقة وسليمة لرصد حقوق الإنسان بانتظام. كما أنه قد لا يكون ممثلاً تمثيلاً كافياً نظراً لضيق نطاق تغطيته، وقد يسفر عن قياسات لا تمكّن من دعم المقارنات الشاملة لعدة قطاعات أو إتاحتها. وبالرغم من ذلك، فيمكن لهذا الأسلوب، في بعض الأحيان، أن يقدم معلومات تكمل أنواعاً أخرى من المؤشرات في تقييمات حقوق الإنسان. كما يمكن استخدامه في التماس معلومات من المنبع، يمكن متابعتها، حسب مدى فائدتها، عن طريق أساليب استخلاص البيانات الأخرى.

30. على سبيل المثال، من الأسئلة التي استخدمت في تقييم العنف ضد المرأة: «هل يوجد للرجل في رأيك سبب وجيه يجعله يضرب زوجته إذا امتنعت عن طاعته؟» وكانت الإجابات الممكنة: (1) نعم؛ (2) لا؛ (3) لا أعرف (دراسة منظمة الصحة العالمية المتعددة البلدان بشأن صحة المرأة وأحداث الحياة، نسخة الاستبيان 9-9 (2005)).
31. انظر www.gallup-international.com/.
32. انظر www.afrobarometer.org.
33. انظر http://ec.europa.eu/public_opinion/index_en.htm (تاريخ الزيارة: 23 أيار/مايو 2012).
34. انظر www.ebrd.com/pages/research/analysis/surveys/beeps.shtml (تاريخ الزيارة: 23 أيار/مايو 2012).

الإطار 21

هل الاستقصاءات الإحصائية أفضل من أحكام الخبراء؟
استقصاء الأسر الذي أجرته منظمة التنمية والمؤسسات والتحليل الطويل الأجل بشأن الفساد

استخدم البحث الذي أجرته منظمة التنمية والمؤسسات والتحليل الطويل الأجل، وهي منظمة بحثية يقع مقرها في باريس، استقصاءات للأسر كشفت عن ضعف استقصاءات آراء الخبراء المتعلقة بالفساد. كما أظهرت حدود استخدام بعض قواعد البيانات العالمية المستندة إلى آراء/أحكام الخبراء من أجل المقارنات الشاملة لعدة قطاعات والمقارنات عبر الزمن. وكشف البحث الذي استخدم في آن واحد استقصاءات آراء الأسر والخبراء بشأن الفساد في ثمانية من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عن أن الخبراء دأبوا على الإفراط في تقييم حجم الفساد مقارنةً بتصورات الأسر. كما أظهر أن التصورات المتعلقة بالفساد أو الحوكمة بوجه عام بين المجموعات الضعيفة أو الضحايا والمجموعات المؤثرة التي تتضمن الخبراء، يمكن أن تتفاوت بشدة.

المصادر:

M. Razafindrakoto and F. Roubaud, "Are international databases on corruption reliable? A comparison of expert opinion surveys and household surveys in sub-Saharan Africa" (DIAL, 2006).

See also Naval, Walter and Suarez de Miguel, Measuring Human Rights and Democratic Governance, box 6.5, p. 117.

4 البيانات القائمة على أحكام الخبراء

تشمل البيانات القائمة على أحكام الخبراء البيانات المستخلصة من تقييمات مجمعة لحالة حقوق الإنسان بمساعدة عدد محدود (أو عينة) من «الخبراء المستنيرين».[35] وتكون المعلومات المستخلصة أساساً قائمة على الأحكام أي ذاتية، ويتعين ترجمتها إلى شكل كمي عن طريق الترميز،[36] كما هي حال استقصاءات تصورات الأسر وآرائها. وعلى العكس من تلك الاستقصاءات، تستلزم هذه المعلومات عادةً استخداماً أكثر منهجية لمصادر متنوعة من المعلومات، تشمل وسائط الإعلام، وتقارير الحكومات، وتقارير المنظمات غير الحكومية، عن طريق عدد محدود من الخبراء (كمجموعات الدعوة، والباحثين الأكاديميين، وعلماء الاجتماع، والمديرين) الذين يُطلب منهم أن يقيّموا أداء الدول ويسجلوه. وبالرغم من الحدود الواضحة لهذا الأسلوب، فكثيراً ما تستخدم البيانات القائمة على أحكام الخبراء لتحديد مراتب الدول ولعقد مقارنات عبر الزمن.

وتركز المبادرات في هذه الفئة أولاً على تقييم الحقوق المدنية والسياسية، وإن كان حجم الإحالات إلى الإطار المعياري لحقوق الإنسان يختلف كثيراً فيما بينها.[37] وكما هي الحال في استقصاءات تصورات الأسر وآرائها، يوجد مركب ذاتي يهيمن على تقييم حقوق الإنسان بموجب هذا الأسلوب. ويتمثل الفرق في أن الحكم الذاتي للخبراء هو الذي ينعكس هنا في مقابل انعكاس آراء الأفراد في استقصاءات الأسر. وقد انتُقد بعض المبادرات المعروفة جيداً في هذه الفئة لافتقارها إلى الاعتماد والموثوقية وعدم تمثيلها للحقائق على

35. يشار أحياناً إلى هذه الفئة من آليات استخلاص البيانات بأنها «بيانات قائمة على معايير» في أدبيات حقوق الإنسان. وتسعى المصطلحات المستخدمة هنا إلى تحاشي الغموض المحتمل بشأن مفهوم «المعايير» الذي يشار إليه أيضاً في فئات أخرى من المبادرات، كما في البيانات القائمة على الأحداث المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تستند تعاريفها أيضاً إلى المعايير الدولية أو الوطنية لحقوق الإنسان.

36. يشير الترميز إلى إجراء لتحويل المعلومات الشفهية أو النصية إلى أرقام أو رموز يتيسر حسابها وجدولتها.

37. انظر مثلاً بشأن هذه المسألة K.A. Bollen, "Political rights and political liberties in nations: an evaluation of human rights measures, 1950 to 1984", in Human Rights and Statistics.

أرض الواقع، واستنادها إلى أحكام شخصية لعدد محدود من المراقبين[38] لا إلى بيانات تجريبية يمكن تقديرها مباشرة تقديراً كمياً. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما ثارت الشكوك في إمكانية قبولها حيث يُعتبر أنها تقدم إجابات مقتضبة لقضايا معقدة دون طرح أساس منهجي أو أمثلة تبرر التقييمات. كما يُعتبر أنها تفتقر إلى الشفافية في اختيار الخبراء للمعلومات وجمعهم وتقييمهم لها.

الخبراء للمعلومات وجمعهم وتقييمهم لها.

ومن بين المبادرات التي تستخدم أحكام الخبراء في تقييم البلدان وترتيبها وفقاً لدرجة ما توفره من حرية سياسية ومدنية منظمةُ بيت الحرية[39] واستقصاؤها العالمي «الحرية في العالم» المعروف جيداً والشائع استخدامه. فهذا الاستقصاء يجرى سنوياً منذ عام 1972، ويركز على الحقوق المدنية والسياسية. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أجرى تجارب باستخدام هذا الأسلوب من أساليب استخلاص البيانات في رصد جوانب حقوق الإنسان. واستحدث البرنامج الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1991 «مؤشر حرية الإنسان» بالاستناد إلى 40 معياراً وبياناً استمدها من كتاب World Human Rights Guide (دليل حقوق الإنسان في العالم) الذي أعده تشارلز هومانا. وعرض البرنامج الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1992 «مؤشر الحرية السياسية» الذي يركز على خمس حريات. غير أنه أمام النقد والاعتراض الشديدين على هذين المؤشرين، لم تُكتب الاستمرارية لأي منهما. وفي تقرير عام 2012، عرض البرنامج الإنمائي مرة أخرى مجموعة جديدة من المؤشرات المتعلقة بمختلف جوانب الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك بيانات قائمة على الأحداث (عدد الصحفيين المسجونين وفقاً لسجلات لجنة حماية الصحفيين)، ومؤشرات مستندة إلى استقصاءات التصور والرأي (كالنسبة المئوية للأشخاص الذين أعربوا عن رأيهم في الموظفين العموميين خلال الشهر السابق، والنسبة المئوية للأشخاص الذين تعرضوا لموقف قُدمت.[40])

ومن المبادرات الأخرى الشهيرة مشروع «الأقليات في خطر»،[41] وهو مشروع بحثي يقع مقره في مركز التنمية وإدارة النزاعات على الصعيد الدولي في جامعة ميريلاند، ويتابع وضع الجماعات الناشطة سياسياً وصراعاتها باستخدام مصادر متنوعة من المعلومات مثل وسائط الإعلام، وتقارير الحكومات، وتقارير المنظمات غير الحكومية، وآراء الخبراء.[42] وتجمع منظمة الشفافية الدولية «مؤشر تصورات الفساد»، وهو مؤشر مركَّب من استطلاعات رأي واستقصاءات متنوعة لجمع البيانات المتعلقة بالفساد.[43]

وفيما يتعلق بالحوكمة، تشكل شركة المعلومات عن مخاطر البيئة التجارية[44] مصدراً من مصادر القطاع الخاص لتحليل البيئة التجارية. وتجمع الشركة مؤشرات كمية متنوعة (مثل «مؤشر المخاطر السياسية»، و«مؤشر أخطار التشغيل») بالاستناد إلى تقييمات نوعية يجريها دبلوماسيون وعلماء سياسة بشأن البيئة التجارية وتوقعات البلدان. ومؤسسة غلوبال إنسايت[45] شركة خاصة تقدم بيانات مماثلة بشأن تقييمات المخاطر القطرية للمستثمرين الدوليين. ويستخدم أيضاً المنتدى الاقتصادي العالمي أحكام الخبراء في تقديم تحليل على المستوى القطري للقدرة التنافسية التجارية.

ومن المزايا الكبرى لاستخدام المعلومات القائمة على أحكام الخبراء أنه يمكن جمعها بسرعة كبيرة ويمكن أن تكون فعالة في تقديم تقييم أولي للوضع. وكثيراً ما تسجل هذه التقييمات الحالة الإجمالية بشكل جيد. ومع ذلك، فهي لا تستوفي معايير الموثوقية والمقارنة بين البيانات، وهذا بدوره يؤثر على قبولها من الجماهير. ولا يخدم هذا الأسلوب لتقييم حقوق الإنسان، وبخاصة فيما

38. يتبدى الافتقار إلى الموثوقية هنا من كون أفرقة الخبراء المختلفة تقدم عادةً قيماً مختلفة للمؤشرات نفسها.
39. لمزيد من المعلومات، انظر www.freedomhouse.org.
40. انظر http://hdr.undp.org and www.rsf.org.
41. انظر www.cidcm.umd.edu/mar/ (تاريخ الزيارة 23 أيار/مايو 2012).
42. انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2004، الـمَعلَم 1-2: «بيانات الأقليات المعرَّضة للخطر – تقييم المجموعات الثقافية»، الصفحة 32. وبوجه عام، وفيما يتصل بجماعات الشعوب الأصلية، انظر «التقرير عن حلقة العمل المتعلقة بجمع البيانات وتصنيفها فيما يتعلق بالشعوب الأصلية» (E/C.19/2004/2) التي عقدها منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.
43. انظر www.transparency.org.
44. انظر www.beri.com.
45. انظر www.globalinsight.com/.

يتصل برصد امتثال الدول الأطراف للصكوك الدولية لحقوق الإنسان عبر الزمن، سوى أغراض محدودة.[46]

جيم- تصنيف مؤشرات حقوق الإنسان

يوجد في النظام المعياري الدولي لحقوق الإنسان طلب قوي على المعلومات الإحصائية التي تتجاوز المتوسطات الوطنية، وتكشف عن أكثر الفئات السكانية حرماناً أو ضعفاً، وتساعد في قياس عدم المساواة والتمييز. على سبيل المثال، بينما انخفضت وفيات الرضع (الأطفال دون سنة واحدة من العمر) في معظم البلدان في السنوات الأخيرة، فإن حالات وفيات الرضع ترتفع بشدة بين أفقر الأسر عبر جميع المناطق. وتبين أرقام تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن وفيات الرضع في أفقر الأسر (أدنى خمس أسر في توزيع الدخل) يكاد يصل إلى ضعفي هذا المعدل للأكثر ثراء (أعلى خمس أسر) في الدول العربية، وشرق آسيا، والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وبالمثل، كثيراً ما يواجه المنحدرون من أصل أفريقي والشعوب الأصلية مساوئ هيكلية في مجالات حقوق الإنسان الرئيسية.[47] على سبيل المثال، أفاد البنك الدولي بأنه في حين أن أكثر من نصف إجمالي السكان فقراء في بوليفيا وغواتيمالا، فإن ثلاثة أرباع الشعوب الأصلية تقريباً فقراء.[48] ويتطلب تقييم التمييز الجنساني أيضاً تصنيف الإحصاءات بحسب الجنس (انظر الفصل الرابع، الإطار 22 عن الإحصاءات المتعلقة بنوع الجنس وحقوق الإنسان للمرأة). وفيما يتصل بالحق في التعليم، على سبيل المثال، تُظهر نسبة الإناث إلى الذكور لمتوسط سنوات التعليم أن الفتيات في كل المناطق يحصلن على قدر أقل بكثير من الفيتان من التعليم المدرسي.[49]

وفي حين أن الإحصاءات المصنفة ضرورية لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، فتصنيف البيانات على المستوى المطلوب ليس دائماً عملياً أو ممكناً. فقد يكون التصنيف بحسب الجنس،[50] والعمر، والمنطقة (حضرية/ريفية) أو الوحدة الإدارية، والصحة الاقتصادية (خُمس أو عشير الدخل أو الإنفاق)، والوضع الاجتماعي/الاقتصادي (الوضع الوظيفي) أن التحصيل العلمي، على سبيل المثال، أسهل من التصنيف بحسب الانتماء الإثني، حيث إن تعريف الجماعات الإثنية قد ينطوي على معايير موضوعية (كاللغة) وذاتية (كالتعريف الذاتي) تتطور بمرور الزمن. وسوف تترتب، كالعادة، على جمع البيانات المتعلقة بخصائص السكان الإضافية آثار من حيث التكلفة. وسوف يعمل إنتاج بيانا مصنفة تُجمع عن طريق الاستقصاءات الإحصائية على توسيع نطاق فترات الثقة (انظر مسرد المصطلحات) إذا لم يزد حجم عينات الفئات المستهدفة مما يترتب عليه جمع بيانات إضافية. وسوف يحتاج نشر وتحليل واستغلال بيانات على مستوى أدنى من التصنيف إلى موارد إضافية.[51]

46. للاطلاع على أمثلة إضافية وعلى استعراض لآليات استخلاص البيانات، انظر مثلاً T. Landman and E. Carvalho, Measuring Human Rights (Routledge, 2010).
47. على سبيل المثال، كشف تقرير طلبه مجلس الحكومات الأسترالية، استخُدمت فيه مجموعة من المؤشرات، أن معدلات الوفيات قبل الولادة ووفيات الرضع (دون الواحدة من العمر) عند الشعوب الأصلية لا تزال تساوي مثليا أو ثلاثة أمثالها عند الشعوب غير الأصلية، وأن معدل البطالة بلغ 15.6 في المائة عند الشعوب الأصلية و5.1 في المائة عند الشعوب غير الأصلية (Overcoming Indigenous Disadvantage: Key Indicators 2009 (Canberra, Steering Committee for the Review of Government Service Provision, 2009)).
48. Gillette Hall and Harry Anthony Patrinos, eds., Indigenous Peoples, Poverty and Human Development in Latin America: 1994–2004 (Palgrave Macmillan, 2006).
49. انظر البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 - الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية (Palgrave Macmillan, 2010).
50. ايوصي منهاج العمل الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بتقديم بيانات مصنفة بحسب الجنس والعمر لعرض المشاكل والقضايا والمسائل المتعلقة بالمرأة والرجل في المجتمع من أجل استخدامها في التخطيط للسياسات والبرامج وتنفيذها. انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 15-4 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق الثاني.
51. المناقشات التي دارت بين مستخدمي البيانات الإحصائية، بما في ذلك الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتجي البيانات، في إطار عمل المفوضية المتعلق بمؤشرات حقوق الإنسان مع مكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من منظمات محلية سلطت الضوء على نقص استخدام البيانات المجموعة بالفعل.

ويمكن أيضاً أن يكون تصنيف البيانات بحسب المنطقة أو الانتماء الإثني صعباً من الناحيتين السياسية والاجتماعية إذا ما أُسيء استخدامه. فعندما تصدر أرقام خيالية (سواء بالزيادة أو النقصان) لخدمة غرض سياسي ما، يمكن أن يسبب هذا التصنيف انقسامات بين الناس. ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام البيانات المصنفة بحيث تزداد الأقليات والفئات السكانية الأخرى ظهوراً، لتقديم دليل على ذلك من أجل وضع السياسات المستهدفة والمساعدة في إدماج هذه الفئات. وقد لاحظ أيضاً المؤيدون لإدراج مسألتي الانتماء الإثني والدين في استبيانات التعداد والاستقصاء أن المجيبين على الأسئلة لهم خيار الرد أو عدم الرد عليها. ومع ذلك، فقد لا يكون مجرد إدراج هذا الخيار في الاستبيان كافياً على الدوام. ولعله يتعين أن يشرح المستجوِبون بوضوح هذا الخيار للمجيبين ويكرروه عليهم.

ولا يوجد على أي بلد التزام شامل من التزامات بحقوق الإنسان يفرض تصنيف المعلومات الإحصائية بحسب الخصائص الإثنية أو البيانات الأخرى المحتمل إثارتها للحساسية. وفيما يتعلق بالانتماء الإثني، على سبيل المثال، تنص المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعداد السكان والمساكن على أن قرار جمع البيانات المصنفة يتوقف على عدد من الاعتبارات والظروف الوطنية، بما في ذلك، على سبيل المثال، مدى الحاجة إلى تلك البيانات ومدى ملاءمة وحساسية توجيه أسئلة عن الإثنية. وينص المصدر نفسه على تعريف واسع للإثنية: الإثنية (...) تقوم على فهم مشترك للتاريخ والموطن الأصلي)الإقليمي أو الوطني(لمجموعة إثنية أو مجتمع إثني، وكذلك على خصائص ثقافية معينة مثل اللغة و/أو الدين. ومن العوامل التي تؤثر في الإبلاغ عن الإثنية في التعداد: فهم المجيبين أو وجهة نظرهم إزاء الإثنية، والوعي بخلفيتهم الأسرية، وعدد الأجيال التي عاشت في البلد، ومدة البقاء في البلد منذ الهجرة. والإثنية متعددة الأبعاد، وهي مفهوم عملي أكثر منه نظري، ولذلك ينبغي التعامل مع تصنيف الإثنية ضمن حدود مرنة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان وتصنيف البيانات على أساس الإعاقة، على سبيل المثال، فاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واضحة بشأن التصنيف وتطلب إلى الدول أن تقوم بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبيانات المستخدمة في البحوث، لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بإنفاذ هذه الاتفاقية. ... وتصنف المعلومات التي يتم جمعها ...، حسب الاقتضاء، وتستخدم للمساعدة في تقييم تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف بموجب هذه الاتفاقية وفي كشف العقبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في أثناء ممارستهم لحقوقهم والعمل على تذليلها (المادة 31).

وبوجه عام، تشجع الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان تصنيف البيانات على أساس سبب حظر التمييز. وتشمل قائمة غير حصرية بهذه الأسباب الجنس، والعمر، والوضع الاقتصادي والاجتماعي، والعنصر، واللون، واللغة، والدين، والرأي السياسي وغيره من آراء، والأصل الوطني أو الاجتماعي، والملكية، والمولد، والإعاقة، والحالة الصحية، والجنسية، والحالة الزوجية والأسرية، والتوجه الجنسي والهوية الجنسانية، ومكان الإقامة، وأوضاع أخرى.

وفي حين أنه يجب تناول الصلة العملية للتصنيف وإمكانية إجرائه بطريقة مناسبة، فإن تصنيف البيانات يساعد في تصميم تدابير كفيلة بالنهوض بحقوق الإنسان، ويسهم في الكشف عن المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان، كالتمييز المباشر أو غير المباشر (الفصل الرابع، الإطاران 23 و24).[52]

والقرار المتعلق بتصنيف بيانات التعدادات أو البيانات الإدارية أو بيانات الاستقصاءات على أساس سماتها كالانتماء الإثني والدين من اختصاص السلطات الوطنية، وسوف يتوقف على الظروف الوطنية. وينطبق ذلك أيضاً على التصنيف بحسب أسباب التمييز

52. على سبيل المثال، استخدم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب استقصاءات ومؤشرات مصنفة لتسليط الضوء على تهميش الأقليات في الوصول إلى التعليم والعمل والصحة والإسكان في اليابان (E/CN.4/2006/16/Add.2).

كالجنس، والعمر، والإعاقات، والصحة الاقتصادية أو الوضع الاقتصادي، والمنطقة أو الوحدة الإدارية،[53] وإن كان يبدو أن هناك هامشاً أضيق بكثير أمام صانعي القرارات ليقرروا عدم تصنيف تلك البيانات. وبالرغم من ذلك، يبدو أن الرأي الشائع يصب في صالح التصنيف من وجهة نظر حقوق الإنسان، حيث إنه يساعد في معالجة الاختلالات والتمييز على أساس أسباب الحظر.

53. في بعض الحالات، يمكن أن يوفر التصنيف بحسب المنطقة أو الوحدة الإدارية معلومات بديلة عن حالة المجموعات الإثنية.